

## سنة توصيات من مراسلون بلا حدود لتأكيد حرية التعبير على الإنترنت

1. ينبغي أن يستمد أي قانون بشأن حرية تدفق المعلومات على الشبكة الدولية قوته من حرية التعبير التي تنصُّ عليها الفقرة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
2. في أي مجتمع ديمقراطي منفتح يعتبر المواطن هو المسؤول عن كل ما يرغب بالدخول إليه والإطلاع عليه على شبكة الانترنت. وبالتالي يعد حجب بعض المواقع أو تصنيفها من قبل الحكومات أمراً غير مقبول. إذ لا ينبغي استخدام تقنية الحجب إلا من قبل مستخدمي الإنترنت أنفسهم. وأي سياسة لحجب المواقع- سواء على المستوى الوطني أو المحلي- تتعارض مع مبدأ حرية تدفق المعلومات.
3. إن فرض تسجيل المواقع لدى السلطات الحكومية أمر غير مقبول. إذ على العكس من ترخيص الموارد النادرة كترددات الإرسال، لا تبرر البنية التحتية الهائلة التي تتمتع بها الانترنت إصدار التراخيص الرسمية. بل على الخلف من ذلك، قد يعرقل التسجيل الإجباري للنشر الإلكتروني التبادل الحر للأفكار والآراء والمعلومات على شبكة الانترنت.
4. لا يجب أن يكون مزود الخدمة التقنية مسؤولاً عن مجرد تحويل أو استضافة المحتوى الإلكتروني (content) ما لم يرفض المزود المضيف الالتزام بحكم المحكمة. والقاضي وحده هو المخول اتخاذ القرار بشرعية أو عدم شرعية الموقع الإلكتروني، وليس مزود الخدمة. هذه الإجراءات القانونية يجب أن تضمن الشفافية والمساءلة والحق في الاستئناف.
5. يجب أن يخضع كل المحتوى الإلكتروني للتشريعات المطبقة في بلد المنشأ (قاعدة التحميل upload) وليس لتشريع البلد الذي تم فيه "تنزيل المحتوى" download.
6. تضم الانترنت أشكالاً مختلفة من وسائل الإعلام وهناك أدوات جديدة للنشر مثل المدونات (blogs) تلقى انتشاراً متزايداً. وعليه يجب أن يحظى كتّاب الانترنت والصحفيون "الإلكترونيون" (Online Journalists) بالحماية القانونية سيرا على مبدأ الحق في حرية التعبير والحقوق الكاملة له مثل السرية وحماية المصادر.